المشهد السياسي

انقسام حكومي حول ملف النازحين
أنصار التوطين إلى مؤتمر بروكسيل؟

بكل وقاحة، استثنى الاتحاد الاوروبي دعوة الوزيرين صالح الغريب وجميل جبق إلى مؤتمر دعم سوريا والنازحين في بروكسيل، في قرار واضح للسير بالرؤية الغربية المستمرة حيال ملفّ النازحين وضرورة عرقلة عودتهم إلى سوريا. الوفد اللبناني الذي سيرأسه الرئيس سعد الحريري، لا تختلف مواقف اعضائه عن المواقف الغربية، بل تتناغم معها، بما يخصّ عرقلة عودة النازحين ورفض التواصل مع سوريا

مع عظيم الخطر الذي تشكّله أزمة النازحين السوريين في لبنان، والأكلاف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتكبّدها البلاد الآن وفي المستقبل، لا يزال الحلّ بالنسبة للقوى السياسية خلافياً، فيما يسهم تعارض الأجندات الدولية حيال هذا الملفّ في تعميق الانقسام والابتعاد عن الاجماع الوطني على المشكلة والحلّ في آن.

فبين زيارة الرئيس ميشال عون إلى موسكو في 25 الجاري وعلى رأس جدول أعماله ملفّ النازحين، ومشاركة الرئيس سعد

> **مصادر وزارية: المطلوب أن يذهب إلى بروكسيل من لا يريد عودة النازحين**

الحريري والوفد المرافق في مؤتمر بروكسيل غداً، ينقسم المشهد في الداخل اللبناني بين رؤيتين دوليتين ومشروعين سياسيين متعارضين. وإذا كان أصل المبادرة الروسية يقوم على إعادة النازحين إلى بلادهم من دون انتظار الحلّ السياسي، ما يعني تفعيل العلاقات اللبنانية - السورية ورفع مستوى التنسيق لحلّ أزمة النازحين بالتدريج، فإن أصل مؤتمر بروكسيل والرؤية الغربية تجاه الملفّ، يقوم على ضمان بقاء النازحين في الدول المضيفة، لا سيّما لبنان، ودعم متطلبات هذا البقاء بما يصل حد «التوطين»، مع تأكيد رفض أي تقارب مع الحكومة السورية، وربط العلاقات بما يسمّى بـ«الحل السياسي». ما يعني بقاء ورقة النازحين سيفاً مصلتاً ضد الحكومة السورية، في أي استحقاق سياسي مستقبلي. من هنا، يأتي اختيار

الحريري يتلظى خلف الاتحاد الاوروبي بانه صاحب الدعوات وليس رئاسة الحكومة (هيثم الموسوي)

لائحة المدعوين من الوزراء مع الحريري، واستثناء وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب الذي يمثّل رؤية لبنانية مناقضة تماماً للأجندة الدولية، بالسعي لعودة المبادرة الروسية والتنسيق مع الجهات السورية المختصّة، من دون انتظار الحلول المستقبلية للأزمة السورية. كما تمّ استثناء الوزير جميل جبق من لائحة الدعوات، وتغييب وزارة الصحة، أبرز الوزارات المعنيّة بهذا الملفّ، انسياقاً مع الأجندة الأميركية التي فتحت حرباً على توزير مقرّب من حزب الله في وزارة الصحة، وحرّضت اللبنانيين قبل تشكيل الحكومة وبعده على رفض تحمّل جبق هذه المسؤولية.

وعلمت «الأخبار» أن الحريري تذرّع بداية بأن الدعوات يوجهها الاتحاد الاوروبي، قبل أن يتبيّن بأن دعوتين وجهتا الى الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل، وأن الجهة الداعية تترك لرئيس الحكومة تشكيل الوفد ممن يشاء من الوزراء. وفي المعلومات أن الحريري عاد ووافق، بعد اتصالات، على ضمّ الغريب الى الوفد على أن يبلّغ الأخير اليوم. إلا أن وزير شؤون النازحين الذي لم يكن في جو الاتصالات أصدر أمس بياناً شديد اللهجة أسف فيه لـ«توجه بعض القوى السياسية بغير المنحى المأمول منها وطنياً، حيث نرى إصراراً على العودة إلى سياسة الحكومة السابقة في ملف النازحين، وتجاوزاً لجميع الأصول والأعراف في الدعوة إلى مؤتمر بروكسيل». وأضاف أنّ «تجاوز دور وزارة الدولة لشؤون النازحين في مؤتمر بروكسل تجاوز لطريقة التفكير المغايرة والمقاربة الجديّة التي ننتهجها في معالجة هذا الملف بغية تحقيق العودة، وهذا ما لن نسمح به إطلاقاً»، و«أن البعض يصرّ على اتباع سياسات مشرذمة لا تمتّ إلى مصلحة لبنان بصلة». ولم يتأخر حتى وقت متأخر ما اذا كان الحريري سيمضي قدماً في ضمّ الغريب الى الوفد بعد هذا الموقف. فيما علمت «الأخبار» أن باسيل لن يشارك في المؤتمر «لأنه بات تضييعاً للوقت، ولارتباطه بعشاء لمناسبة 14 آذار» و600 مليون دولار، منها مليار دولار لـ«المجتمع المضيف»، أي للبنانيين، فيما التجارب السابقة أثبتت أن هذه الأموال لن تدفع عبر الحكومة اللبنانية بل عبر الجهات الدولية مباشرةً للنازحين.

من جهتها، تقول مصادر لبنانية رسمية إنّه «في السياسة، موقف الوفد اللبناني سيكون البيان الوزاري للحكومة»، مؤكّدةً أنّه لا توجد «وجهتا نظر» في لبنان، فالجميع مُتفق على عودة النازحين إلى سوريا، ولكن الاختلاف هو حول كيفية حلّ الموضوع. فريق 8 آذار يعتقد أنّ ذلك يتحقّق من خلال التواصل مع الدولة السورية، «ويستطيعون أن يُجرّبوا، وإذا نجحوا فالجميع معهم». أما فريق رئاسة الحكومة، «فيرى أنّ الحلّ الوحيد هو عبر المبادرة الروسية. وبإمكان روسيا أن تضغط على سوريا لتوفير الضمانات اللازمة لتأمين عودة النازحين». بالنسبة إلى المصادر الرسمية، الهدف الأهمّ الذي سيسعى إليه لبنان في المؤتمر، ليس تثبيت الموقف السياسي المعروف، بل إقناع «المجتمع الدولي» من أجل أن يستمر في اعتبار أزمة النزوح أولوية، وبالتالي توفير الدعم المادي لبقائهم. وسيطلب الوفد الرسمي من الدول المانحة «الاستمرار في تحمّل مسؤوليتها ودفع المال، طالما هناك نازحون في البلد». وتجزم المصادر بأنه ما من ورقة لبنانية ستُقدّم، «فالبيان الوزاري هو المرجع، ورئيس الحكومة يُمثّل سياسة البلد».

وعلمت «الأخبار» أن الرئيس عون يولي اهتماماً لطرح مسألة النازحين من وجهة نظر لبنان في القمّة العربية في تونس آخر الشهر الجاري، وهو سيصطحب الغريب من ضمن الوفد الرسمي تأكيداً على هذا الموقف.

وفي سياق الإعداد للقمة العربية في تونس، صدرت مقررات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، الذي عقد قبل أيام في القاهرة، متبنّياً في فصل «التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية» البندَ السابع الذي نص على الآتي: «تحميل حزب الله الإرهابي ـ الشريك في الحكومة اللبنانية ـ مسؤولية دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية في الدول العربية...»، كما ورد في البنود 3 و4 توصيف حزب الله بـ«الإرهابي»، الأمر الذي تحفّظ عليه لبنان، وبرّر مندوب لبنان الأمر بالتأكيد على أنه «لا يمكن الموافقة على الأمر لكونه خارج تصنيف الأمم المتحدة وغير متوافق مع المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب، خاصة لناحية التمييز بين المقاومة والإرهاب، ولكون حزب الله يمثّل مكوّناً أساسياً في لبنان وشريحة واسعة من اللبنانيين، ولديه كتلة نيابية ووزارية وازنة في المؤسسات الدستورية اللبنانية»، مطالباً بحذف كل ما يتعلّق بحزب الله حتى تتمّ الموافقة على البيان.

وكان الوفد الحكومي الى المؤتمر، العام الماضي، ضم وزير الدولة لشؤون النازحين السابق معين المرعبي ووزير الصحة السابق غسان حاصباني، فيما اقتصر الوفد الحالي على وزير التربية أكرم شهيّب ووزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان. وانتقدت مصادر وزارية بارزة تشكيلة الوفد، وكان «المطلوب أن يذهب إلى بروكسيل من لا يريد عودة النازحين ومن ينسجم مع الأجندة الغربية»، مضيفةً أن «الهدف من المشاركة يقولها المشاركون بصريح العبارة هو الحصول على الأموال للنازحين، ما يعني بقاءهم في لبنان، بدل الضغط ليتمّ دفع هذه الأموال لهم في سوريا لتشجيعهم على العودة». وبحسب المعلومات، فإن الوفد اللبناني سيطالب بالحصول على حوالي مليارين و600 مليون دولار، منها مليار دولار لـ«المجتمع المضيف»، أي للبنانيين، فيما التجارب السابقة أثبتت أن هذه الأموال لن تدفع عبر الحكومة اللبنانية بل عبر الجهات الدولية مباشرةً للنازحين.

من جهتها، تقول مصادر لبنانية رسمية إنّه «في السياسة، موقف الوفد اللبناني سيكون البيان الوزاري للحكومة»، مؤكّدةً أنّه لا توجد «وجهتا نظر» في لبنان، فالجميع مُتفق على عودة النازحين إلى سوريا، ولكن الاختلاف هو حول كيفية حلّ الموضوع. فريق 8 آذار يعتقد أنّ ذلك يتحقّق من خلال التواصل مع الدولة السورية، «ويستطيعون أن يُجرّبوا، وإذا نجحوا فالجميع معهم». أما فريق رئاسة الحكومة، «فيرى أنّ الحلّ الوحيد هو عبر المبادرة الروسية. وبإمكان روسيا أن تضغط على سوريا لتوفير الضمانات اللازمة لتأمين عودة النازحين». بالنسبة إلى المصادر الرسمية، الهدف الأهمّ الذي سيسعى إليه لبنان في المؤتمر، ليس تثبيت الموقف السياسي المعروف، بل إقناع «المجتمع الدولي» من أجل أن يستمر في اعتبار أزمة النزوح أولوية، وبالتالي توفير الدعم المادي لبقائهم. وسيطلب الوفد الرسمي من الدول المانحة «الاستمرار في تحمّل مسؤوليتها ودفع المال، طالما هناك نازحون في البلد». وتجزم المصادر بأنه ما من ورقة لبنانية ستُقدّم، «فالبيان الوزاري هو المرجع، ورئيس الحكومة يُمثّل سياسة البلد».

وعلمت «الأخبار» أن الرئيس عون يولي اهتماماً لطرح مسألة النازحين من وجهة نظر لبنان في القمّة العربية في تونس آخر الشهر الجاري، وهو سيصطحب الغريب من ضمن الوفد الرسمي تأكيداً على هذا الموقف.

وفي سياق الإعداد للقمة العربية في تونس، صدرت مقررات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، الذي عقد قبل أيام في القاهرة، متبنّياً في فصل «التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية» البندَ السابع الذي نص على الآتي: «تحميل حزب الله الإرهابي ـ الشريك في الحكومة اللبنانية ـ مسؤولية دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية في الدول العربية...»، كما ورد في البنود 3 و4 توصيف حزب الله بـ«الإرهابي»، الأمر الذي تحفّظ عليه لبنان، وبرّر مندوب لبنان الأمر بالتأكيد على أنه «لا يمكن الموافقة على الأمر لكونه خارج تصنيف الأمم المتحدة وغير متوافق مع المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب، خاصة لناحية التمييز بين المقاومة والإرهاب، ولكون حزب الله يمثّل مكوّناً أساسياً في لبنان وشريحة واسعة من اللبنانيين، ولديه كتلة نيابية ووزارية وازنة في المؤسسات الدستورية اللبنانية»، مطالباً بحذف كل ما يتعلّق بحزب الله حتى تتمّ الموافقة على البيان.

(الأخبار)

سارتر فيلد خائف في بيروت

بعد تسريب خبر لقاء مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد بوزراء حزب القوات اللبنانية في أحد مطاعم كسروان، الأسبوع الفائت، أبدت السفارة الأميركية في بيروت استياءها الشديد من تسريب خبر الاجتماع، الذي كان من المفترض ألا يصل إلى الإعلام. ووصفت جهات في السفارة التسريبات بالعمل «الطائش». ونتيجة التسريب المبكر لخبر الاجتماع، والذي تحدّث فيه ساترفيلد بقسوة ضد حزب الله وعن خطة الولايات المتحدة الأميركية لتشديد الحصار على الحزب وسوريا وإيران، ودخوله في بعض التفاصيل للخطة الأميركية، اضطر الطاقم الأمني ـ الاستخباري وطاقم الحماية في السفارة الى استنفار أجهزته وتأمين موكب من سيارات مصفحة لتنقلات ساترفيلد.

(الأخبار)

تقرير

«المُستقبل» يُنافس نفسه في طرابلس:
ترشّح ابن شقيف كبارة

بدأت حدة الحراك الانتخابي ترتفع في طرابلس، بعد توقيع الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري لمرسوم دعوة الهيئات الناخبة لتنظيم الانتخابات في 14 نيسان. حراك يتقاسمه مرشحون يدورون في فلك تيار المستقبل، في وقت لا يزال فريق 8 آذار غير حاسم لخوض «الفرعية»

ليا القزي

مُضحك الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري، حين يُطلق «النفير العام»، داعياً جماهيره إلى «كسر حزب الله وحلفائه» في الانتخابات الفرعية في طرابلس. مفهوم أن يسعى الحريري إلى شدّ عصب جمهوره، بعد أن اختار مُرشحة (ديما جمالي) تواجه صعاباً شعبية وحزبية داخل «المستقبل» نفسه، ولكن لا يُمكنه أن يُمارس التضليل على الطرابلسيين، بهذه الطريقة الفاضحة. المتنافسون المُعلنون حالياً، هم جميعاً «أبناء الحارة المستقبلية» نفسها، في حين أنّ القوى السياسية حليفة 8 آذار في طرابلس، لا تزال خارج مشهد الترشيحات، ولم تحسم أمرها في خوض المعركة أو لا. فعلى أي «حزب الله» يريد أحمد الحريري أن يُسجّل «انتصاراً» وهمياً؟

آخر الوافدين إلى منافسة النائبة السابقة ديما جمالي هو سامر كبّارة، ابن شقيق النائب محمد كبّارة. لم يُضف اسم سامر إلى «سوق الترشيحات» إلا منتصف الأسبوع الماضي، حين بدأت ترتفع صوره في الأحياء «الشعبية» الطرابلسية. ظلّ الكلام عن ترشحه يدور في إطار التكهنات، مع استبعاد البعض لهذه الخطوة، خاصة بعد أن تردّد عدم موافقة «أبو العبد» عليها، كونها ستؤثر سلباً على توريث المقعد إلى ابنه كريم في المرحلة المقبلة. إلا أنّ سامر حسم الأمر أمس، في مقابلة مع موقع «المدن» الإلكتروني. وهو سيُعلن رسمياً ترشّحه في مؤتمر صحافي، يعقده مساء الأربعاء، في فندق «الكواليتي إن» في طرابلس.

لا يُمكن التعامل مع ترشّح سامر «ببراءة»، فهو لم يسبق له أن عبّر عن أي توجّه لخوض الانتخابات النيابية، لا في أيار الماضي، ولا منذ أن صدر قرار المجلس الدستوري وقزّم تيار المستقبل إعادة ترشيح جمالي. ويوم حاول محمد كبارة الاستقالة من منصبه، وإقناع رئيس الحكومة سعد الحريري بدعم ترشيح ابنه كريم، حتى يضمن النائب كبارة توريث المقعد لابنه، بقي سامر مُستتراً. فما الذي طرأ؟ يُعيد الأخير، في اتصال مع «الأخبار»، تكرار مقولة أنّ الطريقة التي «فُرضت فيها ديما جمالي خطأ. هي لا تعرف طرابلس. إذا أرادت أن تُشرّع، الا يجب أن تكون على اطلاع على البيئة؟». ولكن، جمالي لم تظهر فجأة، بل كانت مُرشحة «المستقبل» منذ أيار الماضي، إضافةً إلى أنّه أُعيد ترشيحها منذ صدور قرار المجلس الدستوري في 21 شباط. يبرّر سامر بأنّه في أيار «كان هناك معركة انتخابية على مستوى البلد، والحريري وفّر لها الرقم الذي نالته. اليوم المعركة مختلفة، وليست سياسية، بل غيرة على طرابلس. هناك مئات السيدات الطرابلسيات المؤهلات لخوض الانتخابات، لماذا هذا التسرّع في اختيار جمالي؟». قد يعتبر البعض أنّ ترشّح سامر كبّارة، المُفاجئ، الهدف منه توجيه رسالة إلى سعد الحريري، تُمهّد لتراجع سامر عن خوض الانتخابات مقابل اتفاق على ترشيحه خلفاً لعمّه في نهاية ولاية المجلس النيابي الحالي. ينفي كبارة ذلك، «ما في شي من هالحكي»، مؤكداً أنّ موقفه بالترشح «نابع من أنّ طرابلس أولاً، ونحن حريصون على أن يكون نوابها غيورين عليها أكثر من الجميع».

> **إذا وحّد حلفاء 8 آذار الجهود، فسيُشكلون منافساً جدياً للمستقبل**

خلال حديثه، يُكرّر سامر أكثر من مرّة أنّه رافضٌ لـ«التسرّع» في إعادة «فرض» جمالي على الطرابلسيين، هي «الغريبة» عنها. ولكن عملياً، ترشيحه ليس إلّا حاجزاً يُرفع في وجه المستقبل السياسي لابن عمّه، كريم محمد كبارة. فأياً تكن نتيجة سامر في «الفرعية»، ستُشكّل الحجر الأساس لمعركة الانتخابات النيابية عام 2022، وتُساعده في تدعيم وجوده الشعبي، الذي قد «يُسوقه» لاحقاً لدى تيار المستقبل أو غيره من القوى السياسية. عملياً، عمل سامر يُصعّب على كريم حراكه السياسي، خاصة أنّ الشابين يغرفان من الصحن الشعبي والسياسي نفسه. ربّما لذلك، أراد الوزير السابق ضمان انتقال المقعد إلى كريم في أقرب فرصة. بالنسبة إلى سامر، «لأبو العبد وكريم خطّهما السياسي الذي كنت داعماً له، ولكن لم يعد لي دخلٌ به. لا يوجد حسابات عائلية في ترشيحي».

بعد إعلان سامر ترشحه رسمياً يوم الاربعاء، سيكون للوزير السابق أشرف ريفي مؤتمر صحافي (الخميس) يعلن فيه ترشيحه. استبق اللواء المتقاعد مؤتمره بجولة على رئيسي الحكومة السابقين نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة، والنائبين سمير الجسر وفيصل كرامي. وفي حين تحاول أوساط ريفي الإيحاء بأنّ ميقاتي بادر إلى اقتراح «انسحاب كلّ من جمالي وريفي من المعركة، وقد حصل الاتفاق مع السنيورة»، تنفي مصادر تيار العزم ذلك، مؤكدة أنّ العكس هو ما حصل. فوزير العدل السابق «اقترح أن ينسحب هو وجمالي من المعركة، مقابل ترشّح أي شخصية أخرى من تيار المستقبل». قرار ريفي الترشح إلى الانتخابات سيصعّب، إلى جانب سامر كبّارة، مهمة مرشّحة المستقبل المطعون في نيابتها. وبحسب مصادر طرابلسية مُطّلعة، «وضع ديما جمالي داخل تيار المستقبل، وشعبياً في طرابلس، سيئ إلى درجة أنّه إذا وحّدت القوى المتحالفة مع 8 آذار جهودها، وتبنّت مُرشحاً، فسيُشكّل منافساً جدّياً لجمالي».

اقترح ريفي ان ينسحب هو وجمالي ويُرشّح «المستقبل» شخصية اخرى (هيثم الموسوي)

تقرير

هل يُرحّل فرحات من الباراغواي إلى واشنطن؟

نادر فرحات، اللبناني المسجون في الباراغواي منذ أيار الماضي بتهمة «تبييض أموال المخدرات لصالح حزب الله»، يواجه خطر الترحيل إلى الولايات المتحدة الأميركية. ضغوط شديدة تُمارس على السلطات في الباراغواي، وعلى السفارة اللبنانية في أسونسيون، من أجل تطبيق القرار الأميركي، من دون نتيجة... حتى الساعة. فالبعثة الدبلوماسية لا تقوم بأكثر من «واجبها» في حماية مواطن لبناني من تسليمه إلى السلطات الأميركية، التي تشنّ حملة سياسية ضدّ اللبنانيين في بلدان أميركا اللاتينية، وتحديداً منطقة المثلث الحدودي التي تجمع البرازيل - الأرجنتين - الباراغواي. المقالات التي تُكتب، وعمل مجموعات الضغط الأميركية - الصهيونية، يؤكّدان أنّ ما يواجهه فرحات، وغيره من اللبنانيين، ليس ملفات مالية تتعلق بتهرب ضريبي أو تبييض أموال. فكلّ التهويل يتمّ على اعتبار أنّ هؤلاء «ممولون» لحزب الله، ويقودون «شبكات إرهابية»، ويتم تصوير القبض عليهم كما لو أنّه انتصارٌ كبير.

تقول مصادر مُتابعة للموضوع إنّ «قرار تسليم نادر صدر أكثر من مرّة، ولكن كان محاميه يستأنف، مُستفيداً من وجود دعوى في الباراغواي ضد فرحات». آخر قرارات التسليم إلى الولايات المتحدة الأميركية، «صدر قبل نحو أسبوعين، وقد قرّر المحامي عدم الاستئناف مُجدّداً». وبحسب الاتفاقية الموقعة بين واشنطن وأسونسيون، «إذا لم يُسلّم الموقوف إلى الولايات المتحدة في غضون 60 يوماً، يتمّ إخراجه من السجن». يستفيد نادر من أنّه لا يحمل حالياً جواز سفر، «ولا تنوي السفارة اللبنانية أن تُصدر له أي وثيقة تُسهّل ترحيله، مُعولة على أنّه سيتعذّر إدخاله إلى الأراضي الأميركية من دون وثائق ثبوتية». إلا إذا رضخت الباراغواي للضغوط، وقرّرت أن تمنحه هي وثيقة لمغادرة أراضيها. وقد بدأ التمهيد لهذا الجوّ، عبر مقالات في الصحافة اللاتينية، والأميركية، وآخرها ما نشره موقع «ميامي هيرالد» بأنّه سيتمّ تسليم نادر فرحات هذا الشهر، وبأنّه يواجه قضيتين جنائيتين في نيويورك، على اعتبار أنّه «يُحرّك أموالاً ضخمة في أنحاء مختلفة من العالم». ويُتهم أيضاً مع فرحات، محمود بركات الذي قرّر بنفسه أن يذهب ليُحاكم في الولايات المتحدة، إيماناً منه ببراءته. وقد عُقدت الأسبوع الماضي جلسة قضائية جديدة في قضية بركات، من دون أن يظهر حتى الآن أي دليل على «تورطه» في ما يُتّهم به، في الصحافة الأميركية. بأنّه «زبون فرحات»، وبأنّه يستورد الهواتف المحمولة من الولايات المتحدة ويبيعها في الباراغواي بهدف «غسل أموال المخدرات».

(الأخبار)